الأمم المتحدة

A/C.2/55/SR.17

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

Distr.: General
27 February 2001
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد نيكوليسكو ..... (رومانيا)

المحتويات

البند ٩٤ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(ب) دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي (تابع)

البند ٩٥ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-69828 (A)
0069828

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥

البند ٩٤ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع) (A/C.2/55/L.4 و L.5)

مشروع القرار *A/C.2/55/L.5*

١ - **السيدة إبرايموفا** (قيرغيزستان): قدَّمت مشروع القرار المتعلق بحالة الأعمال التحضيرية للسنة الدولية للجبال، ٢٠٠٢، وأعلنت أن إسرائيل وأنغولا ومدغشقر قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار. وأعربت عن الأمل في أن تكون السنة نقطة بداية لتنمية الجبال تنمية مستدامة.

(ب) دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي (تابع)

مشروع القرار A/C.2/55/L.4

٢ - **السيد إيساكوف** (الاتحاد الروسي): قدَّم مشروع القرار المتعلق بدمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي، وأعلن أن جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والمغرب قد انضمتا إلى مقدمي مشروع القرار.

البند ٩٥ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع) (A/55/95 و A/55/99-E/2000/86 و A/55/357)

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ (تابع) (A/55/25 وA/55/78-E/2000/56 و A/55/94 و A/55/120 و A/55/447)

٣ - **السيد تسوي** (نائب مُنسِّق الإغاثة الطارئة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية): قدَّم تقرير الأمين العام عن التعاون الدولي لتخفيف أثر ظاهرة النينو (A/55/99)، وقال إنه خلافا للظواهر الأخرى التي يكون لها في الأساس أثر محلي أو إقليمي فإن ظاهرة النينو تؤثر على العالم بطرق متعددة ومتنوعة. ويقدَّر أن ١١٠ مليون شخص قد تأثروا بطريقة ما بحدوث الظاهرة في الفترة ١٩٩٧ - ١٩٩٨، وبدأ للتو إجراء تقييم لأثر ظاهرة "لانينيا" التي أعقبتها واستمرت طوال عام ١٩٩٩. وأضاف أنه مع ذلك فإن آثار "النينو"/"لانينيا" ليست دائما سالبة؛ إذ أنه من خلال تحسين الفهم والإنذار المبكر من الممكن تغيير أساليب المواجهة في مجالات متنوعة مثل مجالات الزراعة وإدارة الموارد المائية وصحة المجتمع.

٤ - وتابع حديثه قائلا إن التعاون الدولي له أهمية بالغة لرصد هذه الظاهرة وتحليلها وبحثها، ولذلك فإن الأمم المتحدة قد أنشأت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بظاهرة "النينو" في إطار العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية. وأضاف أن نتائج التحليل الذي أجرته فرقة العمل لظاهرة "النينو" التي حدثت في الفترة ١٩٩٧/١٩٩٨ ستُقدَّم في المستقبل القريب.

٥ - واستمر في حديثه قائلا إن الاختلاف في مواسم الرياح الموسمية من سنة إلى أخرى يمكن أن يؤدي إلى كوارث واسعة النطاق بسبب الفيضان والجفاف. وأضاف أنه يجب أن تعمل المنظمات والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على مواءمة برامجها وفقا لذلك كي تلبي من هذه الناحية الحاجات المتوسطة الأجل والطويلة الأجل.

٦ - واستطرد قائلا إنه مع انتهاء العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية في عام ١٩٩٩ قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وقررت الجمعية العامة، وضع ترتيب يخلف العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، وهو الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث الطبيعية التي تضم فرقة عمل وأمانة تخضعان لسلطة وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية. وذكر أن فرقة العمل قد اختتمت مؤخرا اجتماعها الثاني وحددت عددا من المجالات التي لها أولوية وأنشأت ثلاثة أفرقة عاملة. ودعا المجتمع الدولي إلى أن يحافظ على اهتمامه بدعم هذا الشكل من أشكال العمل المنسَّق، وتأييده، مع

تقدُّم كل فريق من الأفرقة العاملة، وفرقة العمل ككل، في إنجاز الأعمال المحدَّدة.

٧ - **السيد إنغولفسون** (أيسلندا): قال، تعليقا على استعراض السنوات العشر لجدول أعمال القرن ٢١، إنه ينبغي أن يكون جدول أعمال المؤتمر متضمنا لنظرة تطلعية وأن يقدِّم تقييما صريحا للعقبات التي تعترض التقدُّم، مع تركيز المناقشة على الكيفية التي يمكن بها التغلب على تلك العقبات. وأضاف أنه ينبغي أيضا أن يأخذ جدول الأعمال في الاعتبار التغيرات التي حدثت في النظام الدولي على مدى العقد الماضي، وخاصة العولمة وانتشار التكنولوجيات الجديدة.

٨ - واستطرد قائلا إنه ينبغي التركيز على الأسس الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة، كما حُدِّدت ضمن موضوعات عامة أُقِرّ بأنها تمثل التحديات الرئيسية التي يواجهها المجتمع الدولي. وذكر أن وفده يقترح التركيز على المجالات الثلاثة التالية: مكافحة الفقر - رفع مستوى المعيشة؛ وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد - الفصل بين النمو الاقتصادي والأضرار البيئية؛ والمحافظة على السلامة الوظيفية للنظم الإيكولوجية.

٩ - وأخيرا، أعرب عن تأييد وفده للاقتراح الداعي إلى عقد المؤتمر بعيدا عن المقر في أحد البلدان النامية.

١٠ - **السيد إيساكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن حكومته تعلِّق أهمية بالغة على التقدُّم الذي أُحرِز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وتبذل جهودا من أجل تحسين إطارها التشريعي في هذا المجال. وأضاف أن الاستراتيجية الوطنية لحكومته فيما يتعلق بالتنمية المستدامة قد أوشكت على الاكتمال. وأشار إلى أن وزارة الموارد الطبيعية قد أنشئت مؤخرا لضمان اتباع نهج شامل إزاء مسائل التنمية المستدامة واستخدام الموارد الطبيعية وزيادة فاعلية الأنشطة البيئية خلال مرحلة التحوُّل إلى اقتصاد السوق. وذكر أن روسيا طرف في غالبية الاتفاقيات البيئية الرئيسية المتعددة الأطراف، وهي تسعى من أجل الانضمام إلى صكوك جديدة في هذا المجال، وأضاف أن روسيا ترحِّب بصفة خاصة بإنشاء المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات وتأمل في أن يبدأ المنتدى أعماله قريبا.

١١ - وتابع حديثه قائلا إن حكومته تعلِّق أهمية بالغة أيضا على تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة باعتباره الوكالة الرائدة في هذا المجال. وأضاف أن حكومته تؤيد تنفيذ قرار الجمعية العامة ٥٣/٢٤٢ وتحثّ على أن يُنفَّذ بسرعة المقرر الذي اتخِذ بشأن إنشاء "فريق الإدارة البيئية".

١٢ - وواصل حديثه قائلا إنه ينبغي، في رأي وفده، أن يُجرى استعراض العشر سنوات لمؤتمر ريو في شكل مؤتمر قمة يُعقَد في أحد البلدان النامية لبحث مسألة التنمية المستدامة. وأضاف أن استخدام ذلك المؤتمر كمنتدى لإعادة النظر في الاتفاقات الأساسية التي تم التوصل إليها في ريو لن يكون مفيدا. وذكر أن التحضير الجيد للاستعراض سيكون ضروريا لنجاحه، كما أن الاستعراضات الوطنية والإقليمية هي عناصر هامة في تلك العملية. وأشار إلى أنه يجب أن تضع الجمعية العامة في دورتها الحالية مبادئ توجيهية واضحة بشأن الجوانب التنظيمية لتلك الأعمال التحضيرية، وأن تشترك أيضا على نحو وثيق في العملية التحضيرية منظومة الأمم المتحدة واللجان الإقليمية.

١٣ - واستطرد قائلا إن وفده ينظر إلى تعزيز التكامل فيما بين الصكوك الدولية التي لها صلة بالبيئة والتنمية المستدامة على أنه طريقة هامة لتعزيز فعالية التعاون الدولي في تحقيق الالتزامات التي جرى التعهُّد بها وفقا لتلك الاتفاقات. وأضاف أنه ينبغي أن تستمر الأعمال التي يقوم بها برنامج

الأمم المتحدة للبيئة في هذا المجال وأن تُربَط تلك الأعمال على نحو وثيق بالعملية التحضيرية لمؤتمر الاستعراض.

١٤ - وأخيرا، أعرب عن تأييد وفده لمبادرة طاجيكستان المتعلقة بإعلان سنة ٢٠٠٣ "السنة الدولية للمياه العذبة".

١٥ - **السيد باكويرو** (كولومبيا): تحدث نيابة عن مجموعة ريو، وأكد من جديد دعم المجموعة لإعلان ريو المتعلق بالبيئة والتنمية، وخاصة المبدأ المتعلق بالمسؤولية المشتركة ولكن المتفاوتة. وأضاف أن بلدان مجموعة ريو، وهي بلدان غنية بتنوعها البيولوجي، قد بَذَلَت جهودا كبيرة على المستوى الوطني والمستويين الإقليمي ودون الإقليمي لحماية بيئتها وموازنة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعزيز التنمية المستدامة الحقيقية. وأشار إلى أن بعض النتائج التي تحققت كانت مشجِّعة للغاية. وذكر أن بيئة تلك البلدان ظلَّت في الوقت نفسه مهدَّدة بانتشار الفقر والضغط الديموغرافي والتوسُّع الحضري والكوارث الطبيعية وتصنيع صادرات معيَّنة بهدف دمج بلدان مجموعة ريو في عملية العولمة.

١٦ - وواصل حديثه قائلا إن استعراض السنوات العشر سيتيح فرصة مثالية لتعبئة التأييد السياسي لالتزامات ريو ولإعادة تأكيد مفهوم التنمية المستدامة. وأضاف أنه ينبغي ألاّ يُعاد من جديد التفاوض بشأن جدول أعمال القرن ٢١؛ كما ينبغي أن يكون جدول أعمال استعراض السنوات العشر مركَّزا وله منحى عملي وأن يتضمن تحليلا متعمقا لمسائل مشتركة بين القطاعات، مثل مسألة الموارد المائية ومسألة نقل التكنولوجيا. واختتم حديثه قائلا إن بلدان مجموعة ريو مستعدة للمشاركة في التفاوض بشأن ما يأملون أن يكون قرارا بتوافق الآراء يعطي زخما للعملية التحضيرية لهذا الحدث الهام.

١٧ - **السيد أليموف** (طاجيكستان): قال إن حكومته تتخذ خطوات لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وتعمل من أجل إنشاء الإطار القانوني والإداري اللازم. وأضاف أن طاجيكستان طرف في الاتفاقيات البيئية الدولية الرئيسية، وقررت مؤخرا الانضمام إلى بروتوكول كيوتو الملحق بالاتفاقية الإطارية بشأن تغيُّر المناخ. وذكر أن وفده يعلِّق أهمية كبيرة على الأعمال التحضيرية لاستعراض السنوات العشر لجدول أعمال القرن ٢١ الذي سيُجرَى على أعلى مستوى سياسي ممكن.

١٨ - وتابع حديثه قائلا إن وفده يؤيد الجهود التي تقوم بها البلدان لتعزيز التكامل فيما بين الاتفاقيات البيئية الرئيسية ورحَّب باعتماد الجمعية العامة للقرار ٥٤/٢١٧ المتعلق بتلك المسألة. وأضاف أن إحدى المشكلات التي تتطلب اهتماما من جانب المجتمع الدولي تتعلق بإمدادات مياه الشرب؛ إذ أن ما يزيد عن بليون شخص في جميع أنحاء العالم يعانون من هذه المشكلة، كما أن ما يزيد عن بليوني شخص قد تعرضوا لنقص في المياه بدرجة ما. وذكر أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله لتنفيذ الفصل ١٨ من جدول أعمال القرن ٢١ الذي يتناول هذه المشكلات. واختتم حديثه قائلا إن وفده يودّ أن يشهد إعلان سنة ٢٠٠٣ السنة الدولية للمياه العذبة، الذي سيتيح فرصةً لتعزيز الجهود التي تُبذَل في هذا المجال، وإن وفده سيقدِّم في الدورة الحالية مشروع قرار بهذا الشأن؛ وحثّ جميع الدول الأعضاء على تأييده.

١٩ - **السيد أحمد** (باكستان): قال إن حكومته تعطي أولوية لحماية البيئة، وأنشأت "المجلس الوطني المعني بالبيئة" وشجَّعت تحقيق التنمية المستدامة من خلال إصدار التشريعات وذلك بمشاركة من المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. وأضاف أنه على الرغم من الدور الجدير بالثناء لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومرفق البيئة العالمية في تعزيز نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية فإن الوضع

الاقتصادي للبلدان النامية قد تدهور وحدثت أزمة بيئية على المستوى العالمي. وأضاف أنه على الرغم من أن كل فصل تقريبا من فصول جدول أعمال القرن ٢١ يتضمن تقديرات للموارد المطلوبة لتحقيق الأهداف المتفق عليها فإن المساعدة الإنمائية الرسمية قد انخفضت بدرجة كبيرة منذ مؤتمر عام ١٩٩٢، كما أن عبء الديون وعدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر قد زادا، إضافة إلى أن نظام الملكية الفكرية قد أعاق الوصول إلى المعرفة والتكنولوجيا. وأشار إلى أنه قد جرى التشديد على مشكلة الموارد المالية في تقرير الأمين العام المتعلق بالتدابير المتخذة في منظومة الأمم المتحدة للتعجيل بإحراز تقدم في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ (A/55/78-E/2000/56، الفقرة ٥٨) وإلى أن نهج النمو الصفري الإسمي الذي طُبِّق في عمليات الميزنة في المنظمات التابعة للأمم المتحدة قد أدى إلى تزايد صعوبة الاضطلاع بمبادرات جديدة. وذكر أنه كي تكون آليات متابعة مؤتمر قمة الأرض متسمة بالفعالية يجب أن تتضمن أهدافا بشأن المسائل المشتركة بين القطاعات بحيث يُحدَّد إطار زمني لتحقيق تلك الأهداف وأن تشجِّع تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بطريقة متوازنة.

٢٠ - واستمر في حديثه قائلا إنه ينبغي أن يكون استعراض السنوات العشر لتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية مستندا إلى نتائج الدورة الثامنة للجنة التنمية المستدامة. وأضاف أن وفده يعتقد بأنه ينبغي أن يُجرَى الاستعراض في أحد البلدان النامية؛ كما أن مجموعة الدول الآسيوية قد أوصت بالفعل بأن يُعقَد في أندونيسيا. وأعرب عن الأمل في أن تُحَلّ بحلول نهاية العام مسألة مكان إجراء الاستعراض. وذكر أنه ينبغي أن تُحدِّد العملية التحضيرية لاستعراض السنوات العشر العقبات الرئيسية التي تعوق تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وأن تقتَرِح تدابير معيَّنة تُنفَّذ في إطار زمني محدَّد للتغلب على تلك العقبات. وأشار إلى أنه ينبغي أن تُحَدِّد التقارير التي ستُقدَّم مسارا لتحقيق أهداف جدول أعمال القرن ٢١ وذلك استنادا إلى دراسات تحليلية تُجريها الأمانة العامة والوكالات المتخصصة ذات الصلة. وقال إنه ينبغي أن تُحدَّد أولويات من خلال إجراء استعراض وتقييم للتقدُّم المحرز على المستوى المحلي والمستويين الإقليمي والدولي بحيث لا تصدر أحكام مسبقة بشأن تلك الأولويات. وأضاف أنه ينبغي أيضا مواجهة التحديات الناشئة؛ كما ينبغي أن يركِّز الاستعراض على التنمية المستدامة، إذ أن القضاء على الفقر هو جزء واحد فقط من الصورة الشاملة ولا يمكن تحقيقه بمعزل عن الأجزاء الأخرى.

٢١ - وتابع حديثه قائلا إن العملية التحضيرية الحكومية الدولية العالمية التي يرد وصف عام لها في الفقرات ٣٠ إلى ٣٧ من تقرير الأمين العام (A/55/120) تشكِّل أساسا سليما لأعمال اللجنة خلال الدورة الحالية. وأضاف أنه يجب بذل كل جهد ممكن لضمان أن تكون الوثيقة الختامية التي اعتُمِدَت في إطار العملية التحضيرية الحكومية الدولية العالمية عملية المنحى وتساعد في إعادة تجميع الإرادة السياسية لدعم التنمية المستدامة. واختتم حديثه قائلا إن وفده متفق تماما مع الأمين العام في أنه ينبغي أن يكون هدف استعراض السنوات العشر هو تحقيق التزام عالمي على أعلى مستوى سياسي بشراكة متجددة بين الشمال والجنوب وقدر أكبر من التضامن الدولي لتعزيز التنمية المستدامة (A/55/120، الفقرة ٣٧)، ويأمل في أن يؤدي الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى الذي سيُعقَد للنظر في تمويل التنمية إلى وضع الأساس لإقامة هذه الشراكة الجديدة.

٢٢ - **السيد بوبوف** (بيلاروس): أشار إلى أنه في عام ١٩٩٩ انتُخِبَت بيلاروس كعضو في لجنة التنمية المستدامة، وأعرب عن الارتياح لما اضطُلِع به من أعمال وما تحقق من نتائج في الدورة الثامنة للجنة التي نظرت في مسائل

موضوعية مثل مسائل التجارة، والاستثمار، والنمو الاقتصادي، والزراعة، والاستخدام المستدام لموارد الأرض. وأضاف أن الأعمال التحضيرية لاستعراض السنوات العشر هي من بين أهم العناصر في أعمال اللجنة. وأشار إلى أنه ينبغي ألاّ يقتصر تقييم التقدُّم الذي أُحرِز منذ انعقاد مؤتمر قمة الأرض على حصر النتائج التي تحققت خلال عشر سنوات، بل ينبغي أيضا أن يعطي زخما قويا على الصعيدين الوطني والدولي لتنفيذ مبادئ وأحكام جدول أعمال القرن ٢١ في المستقبل. وذكر أن وفده يؤيد تأييدا كاملا الأفكار والمبادئ التي يتضمنها إعلان مالمو الوزاري الذي اعتُمِد في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠، ويدعو الحكومات والمنظمات الدولية إلى إقامة تعاون من أجل تحقيق هذه الأفكار وإعمال تلك المبادئ.

٢٣ - واستطرد قائلا إن جدول أعمال القرن العشرين لا تزال له أهمية بالغة على الرغم من أن العالم قد تغيَّر بدرجة كبيرة منذ عام ١٩٩٢. وأضاف أن تقديم التمويل ونقل التكنولوجيا هما مسألتان تنطويان على صعوبات ولهما، كما هو واضح، أهمية كبيرة بالنسبة لضمان التنمية المستدامة، غير أنه لم يتم بعد التوصل إلى حل عالمي لمسألة كيفية جعل الاستثمار في التنمية المستدامة استثمارا جذابا. وأضاف أنه مع ذلك، وكما سبق أن أُشير، فإن تكلفة عدم فعل أي شيء يمكن أن تتجاوز بسهولة تكلفة التنفيذ.

٢٤ - واستمر في حديثه قائلا إنه ينبغي أن يتضمن التحضير لاستعراض السنوات العشر إجراء دراسة دقيقة للفرص وآليات التمويل الجديدة للتنمية المستدامة، مع قيام الخبراء بإجراء دراسة نقدية للآليات الحالية وتقديم توصيات محدَّدة بشأن تحسينها. واختتم حديثه قائلا إنه سيكون من المهم أيضا أن يجذب الحدث مشاركين على أعلى المستويات السياسية بحيث يكون من الممكن تعبئة الإرادة السياسية للمضي قُدُما في تنفيذ الالتزامات التي أُتفِق عليها في ريو.

٢٥ - **السيد ليسلي** (بليز): تحدث نيابة عن الجماعة الكاريبية، وأعرب عن اتفاقه مع لجنة التنمية المستدامة في أنه ليست هناك ضرورة لإعادة التفاوض بشأن جدول أعمال القرن ٢١ وفي أنه ينبغي أن يؤدي استعراض السنوات العشر إلى اتخاذ قرارات ذات منحى عملي وإلى تحديد الالتزام السياسي (A/55/120، الفقرة ٨). وأضاف أن الجماعة تدعم تنفيذ الاتفاقات المتعلقة بالتنمية المستدامة وبجدول أعمال استعراض السنوات العشر الذي حدَّد الأمين العام ملامحه العامة في الفقرة ١٦ من الوثيقة A/55/120.

٢٦ - واستطرد قائلا إن اقتصادات الدول الكاريبية الأعضاء تعتمد بدرجة كبيرة على الموارد الطبيعية النادرة وعلى البيئة الطبيعية، وهو ما جعلها ضعيفة من الناحيتين الإيكولوجية والاقتصادية. وأضاف أنه في السنوات القليلة الماضية تعرَّضت دول الجماعة الكاريبية لأعاصير شديدة متعددة، بينها إعصار ميتش، كما تعَّرضت مؤخرا لإعصار كيث الذي تسبب في خسائر شخصية ومالية فادحة. وأضاف أن مونتيسرات قد تعرَّضت للتدمير بسبب ثورة أحد البراكين. وأشار إلى أن هذه البلدان لا يمكن لها أن تتحمل تكلفة توفير الحماية العادية للبيئة وأن تتحمل في الوقت نفسه التكاليف الإضافية التي تفرضها الكوارث الطبيعية.

٢٧ - وتابع حديثه قائلا إن انتقال النفايات الخطرة والإشعاعية عبر الحدود تشكِّل أيضا تهديدا آخر لبقاء الدول الجزرية الصغيرة النامية التي عارضت بإصرار استخدام منطقتها للتخلص من تلك المواد.

٢٨ - واستمر في حديثه قائلا إنه على الرغم من أن المحيطات والبحار هي شريان الحياة الفعلي بالنسبة لغالبية الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية فإن البحر الكاريبي لم يعد قادرا على الاستمرار في تلبية الحاجات المطلوبة منه

بدون اتباع نهج كلي ومتكامل. وأضاف أنه من هذه الناحية سَعَت الجماعة الكاريبية إلى الحصول على دعم من الأمم المتحدة لإعلان البحر الكاريبي منطقة لها أهمية خاصة في سياق التنمية المستدامة. وذكر أن بلدان الجماعة الكاريبية قد خصصت أجزاء كبيرة من أراضيها ومناطقها البحرية كي تكون محميات طبيعية من أجل إبطاء ظاهرة ارتفاع درجة حرارة الأرض، كما أنها وضعت، بروح من الشعور بالمسؤولية، سياسات لجمع منتجاتها البحرية ووضعت أنظمة بشأن قَطْع الأخشاب، بينما واصلت البلدان المتقدمة النمو مقاومة التصديق على بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ وأخلَّت بالتزاماتها المتعلقة بتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وقال إن حماية البيئة من أجل الأجيال المقبلة تتطلب المشاركة في تحمل المسؤوليات وإقامة شراكة عالمية.

٢٩ - وأردف قائلا إن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية قد نفَّذوا المرحلة الأولى من مشروع لمرفق البيئة العالمية بشأن التخطيط للتكيُّف مع تغيُّر المناخ، وهي تتَّبع الآن نهجا إقليميا لتنفيذ المرحلة الثانية من ذلك المشروع. وأضاف أنه في هذا السياق وضَعَت تلك الدول مشروع "التخطيط الكاريبي للتكيُّف مع تغيُّر المناخ"، وهو مشروع يعزِّز تطوير نماذج المناخ الإقليمي واستخدام موارد الطاقة المتجددة المحلية وتعزيز بناء القدرات ونقل التكنولوجيات. وذكر أن هناك حاجة إلى مواصلة دعم هذا المشروع.

٣٠ - وأكد أن تحقيق المساواة يشمله ضمنيا مفهوم التنمية المستدامة، وقال إن بلدان الجماعة الكاريبية ستحتاج إلى مساعدة من أجل المشاركة في العملية التحضيرية في الاجتماعات الإقليمية التي ستسبق استعراض السنوات العشر. وأضاف أنه ينبغي أن يؤدي الاستعراض إلى تأكيد الأولويات وبحث المسائل الجديدة والناشئة. واختتم حديثه قائلا إن تلك البلدان متفقة على أنه ينبغي أن تكون جنوب أفريقيا هي البلد المضيف للمؤتمر.

٣١ - **السيد أوبرين** (أستراليا): قال إن وجود رؤية سياسية واضحة وبدء التحضيرات الدولية في وقت مبكِّر سيكونان العنصرين الأساسيين لنجاح استعراض السنوات العشر. وأضاف أن وفده يؤيد عقد مؤتمر وزاري، بما في ذلك عقد مؤتمر قمة بمشاركة من رؤساء الدول والحكومات، ويعتقد بأنه ينبغي أن يسفر المؤتمر عن وضع برنامج عمل لفترة السنوات العشر المقبلة. وذكر أنه ينبغي أن تحدِّد العملية التحضيرية نُهُجا جديدة لتحقيق التنمية المستدامة في المجالات المحدَّدة في جدول أعمال القرن ٢١، أو في مجالات جديدة وناشئة، وأن تركِّز على عدد مناسب من المسائل التي لها أهمية حيوية بالنسبة للبلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. وأشار إلى أنه ينبغي أن يُبذَل كل جهد ممكن لإشراك القطاع الخاص.

٣٢ - وأشار إلى أن عدد الأشخاص الذين يموتون كل عام نتيجة لنقص المياه النظيفة وعدم كفاية مرافق الصرف الصحي يتراوح بين ١٠ ملايين و ٢٥ مليونا، وشدَّد على الحاجة إلى زيادة الجهود التي تُبذَل على المستويين الوطني والدولي لمعالجة هذه المشكلة. وقال إن وفده يؤيد الاقتراح الداعي إلى إعلان سنة ٢٠٠٣ "السنة الدولية للمياه العذبة". وأضاف أن أستراليا قد صدَّقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحُّر في البلدان التي تعاني من الجفاف و/أو التصحُّر الشديد وبخاصة في أفريقيا؛ ولو أن التشريعات والبرامج المحلية لأستراليا كانت، حتى قبل التصديق على الاتفاقية، تتجاوز ما تتطلبه الاتفاقية. وذكر أن حركة "رعاية الأرض" في أستراليا، التي تعتمد على المجتمع المحلي، قد انتشرت، وهي تنفق في الوقت الحالي مبلغا يزيد عن ٤٣ مليون دولار على برامج ومشاريع لها صلة بتخفيف آثار التصحُّر والجفاف في الخارج. وقال إن أستراليا، وقد

اكتسبت خبرة في إدارة الأراضي الجافة وأقامت شراكات مع دول الكمنولث وشراكات أخرى لمعالجة مشكلات تدهور الأرض، تتطلع إلى المشاركة كطرف أساسي في الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية التي ستُعقَد في بون. واختتم حديثه قائلا إن موقف أستراليا فيما يتعلق بمسائل الطاقة والتنمية المستدامة سيُعرَض في الاجتماع الإقليمي الرفيع المستوى الذي سيُعقَد في بالي في تشرين الثاني/نوفمبر.

٣٣ - **السيد هاينبيكر** (كندا): قال إنه ينبغي أن يكون لاستعراض السنوات العشر جدول أعمال واضح وعملي المنحى ويركِّز على مسائل شاملة تتعلق بالتنظيم والاستراتيجية والسياسة، بحيث يكون الهدف هو إشراك الزعماء في تكوين رؤية جماعية للمستقبل، وأن يُجرَى في أحد البلدان النامية. وأثنى على جنوب أفريقيا وأندونيسيا للجهود التي تبذلانها لاستضافة ذلك الحدث.

٣٤ - واستطرد قائلا إن الدورة العاشرة للجنة التنمية المستدامة تتيح فرصة لإجراء استعراض شامل لجدول أعمال القرن ٢١. وأضاف أنه ينبغي ألاّ تُبذَل أية محاولة لإعادة التفاوض بشأن جدول أعمال القرن ٢١. وأشار إلى أنه ينبغي أن تكون الأعمال التحضيرية لاستعراض السنوات العشر شاملة وواسعة النطاق، مع الاستفادة من وسائل المشاركة التي استُحدِثَت في اللجنة وفي العمليات الوطنية التي أُجرِيَت منذ عام ١٩٩٢. وذكر أن إثارة خيال الشباب ستكون له أهمية خاصة، وأنه سيكون من المهم أيضا جذب المنظمات والوكالات الأخرى، مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات المالية الدولية، مع تقدُّم الأعمال التحضيرية. واختتم حديثه قائلا إن الاستعراض الذي سيُجرى في عام ٢٠٠٢ سيكون فرصة لاتخاذ خطوة جريئة نحو تحقيق التنمية المستدامة العالمية وجعل رؤية إقامة عالم يتمتع بالصحة والسلامة والرخاء حقيقة واقعة.

٣٥ - **السيد روبيرتسون** (نيوزيلندا): قال إن بلده يؤيد الاقتراح الداعي إلى أن تكون الدورة العاشرة للجنة التنمية المستدامة هي اللجنة التحضيرية لاستعراض السنوات العشر. وأضاف أنه ينبغي أن تكون العملية مفتوحة أمام مدخلات من المجتمعات المحلية ووجه النظر الوطنية، وكذلك من المستويين دون الإقليمي والإقليمي، كما ينبغي أن تكون أفكار المجتمعات المحلية وشواغلها هي التي تحرِّك تلك العملية. وذكر أنه ينبغي أن تكون المشاركة في الحدث على أعلى مستوى ممكن لتمكين الدول من تجديد التزامها السياسي بالتنمية المستدامة، وأنه من الأفضل أن يُعقَد الحدث في أحد البلدان النامية.

٣٦ - وواصل حديثه قائلا إنه سيتعين أن يُعالِج استعراض السنوات العشر مجموعة كبيرة من التحديات المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة، وينبغي لذلك أن يُتَّبَع في إجرائه نهج مشترك بين القطاعات. وأضاف أنه ينبغي ألاّ يشك أحد في أن تحقيق التنمية المستدامة له أهمية بالغة. وذكر أنه لذلك ينبغي العمل من خلال رسائل واضحة ومركَّزة ومناسبة لوسائط الإعلام على تفسير السبب في عقد الاجتماع وفي أهمية التوصل إلى نتيجة إيجابية بالنسبة للجميع.

٣٧ - وأردف قائلا إنه يجب على البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وخاصة البلدان التي يوجد فيها قدر كبير من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، أن تُقِرّ بأن بروتوكول كيوتو قد شمل قلب النشاط الاقتصادي، وخاصة الاعتياد على استخدام الوقود الأحفوري. وأضاف أنه ينبغي أن يحقق المؤتمر توازنا بين الحاجة إلى أن يكون البروتوكول متكاملا بوضوح ودون لَبس من الناحية البيئية وإلى تمكين التنمية الاقتصادية، في الوقت نفسه، من التقدُّم إلى الأمام

بالنسبة لجميع البلدان وليس فقط بالنسبة للبلدان الغنية والقوية. وذكر أن دخول البروتوكول حيِّز النفاذ في عام ٢٠٠٢ سيكون، كما ذكر الأمين العام، مناسبة ملائمة للاحتفال بالتقدُّم الذي أحرزته البلدان خلال السنوات العشر الأخيرة.

٣٨ - وتابع حديثه قائلا إنه ربما تكون الدول الجزرية الصغيرة النامية هي أكثر الدول تضررا بتغيُّر المناخ وأكثرها ضعفا من الناحيتين البيئية والاقتصادية. وأضاف أنه ينبغي الإقرار بذلك على نحو ملائم في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية، بما في ذلك تحديد المعايير التي تُعدّ وفقا لها قائمة أقل البلدان نموا. وذكر أن نيوزيلندا تدعم الأعمال التي قامت بها لجنة المحيط الهادئ للعلوم الجغرافية التطبيقية بشأن وضع مُعامل للضعف أمام العوامل البيئية. وأشار إلى أنه يجب أن يكون تحديد الالتزام بتنفيذ برنامج عمل بربادوس مصحوبا باتخاذ المجتمع الدولي لإجراء في هذا الشأن.

٣٩ - واستمر في حديثه قائلا إن رئيس وزراء نيوزيلندا قد وقَّع صك الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحُّر. وأضاف أن حكومته هي أيضا من بين أولى الحكومات التي وقَّعت بروتوكول قرطاجنة للسلامة البيولوجية وتؤيد بقوة التحسينات التي يجري إدخالها في العمليات المتعلقة باتفاقية التنوُّع البيولوجي.

٤٠ - واستطرد قائلا إن العنصر الأساسي للنجاح يكمن في التنسيق بين الاتفاقيات المختلفة والتعاون بشأنها، ولذلك فإن نيوزيلندا تؤيد من جديد القرار المتعلق بتحقيق التكامل بين الصكوك المتعلقة بالبيئة.

٤١ - وتابع حديثه قائلا إن عام ٢٠٠٠ قد شهِد أول اجتماع يُعقَد لإجراء مشاورات غير رسمية بشأن المحيطات والبحار، وإنه تم مؤخرا التوصل إلى اتفاق بشأن إنشاء "منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات". وأضاف أنه في هذين المثالين أظهرت الأمم المتحدة قدرتها على أن تكون هي الرائدة. وذكر أنه يمكن للأمم المتحدة، بهذه الريادة، أن تقوم بدور هام في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة للجميع.

٤٢ - **السيد مورا** (البرازيل): تحدث نيابة عن البلدان الأعضاء في "السوق المشتركة الجنوبية" (الأرجنتين وأورغواي وباراغواي والبرازيل)، وبوليفيا وشيلي المنتسبتين إلى السوق، وقال إن تلك البلدان تعلِّق أهمية بالغة على موضوع "البيئة والتنمية المستدامة".

٤٣ - واستطرد قائلا إن مؤتمر ريو قد وضع المبادئ والأساس البرنامجي للتعاون الدولي من أجل تعزيز التنمية المستدامة. وأضاف أنه ينبغي أن يحدد استعراض السنوات العشر المجالات التي يتضمنها جدول أعمال القرن ٢١ والتي لم يكن التنفيذ فيها مُرضيا وذلك من أجل اقتراح إجراءات تصحيحية. وذكر أنه ينبغي أن يُنظَر إلى جدول أعمال القرن ٢١ على أنه كلٌ متكامل. وأضاف أنه ينبغي ألاّ يؤدي الاستعراض إلى تحميل البلدان النامية بالتزامات جديدة لا تقابلها التزامات واضحة من جانب البلدان المتقدمة النمو، وخاصة في مجالات الحراجة وتغيُّر المناخ والتنوع البيولوجي. وأشار إلى أنه يجب أن يراعى في المناقشات التي ستُجرَى تحضيرا لمؤتمر الاستعراض حقيقة أن بعض الموضوعات المحدَّدة في جدول أعمال القرن ٢١ والتي لها أهمية بالغة قد أصبحت خاضعة، بشكل متزايد، لاعتبارات تجارية وحمائية، وهو ما يحدّ من معالجة المشكلات الخطيرة القائمة.

٤٤ - ومضى في حديثه قائلا إنه ينبغي أن يحظى التعليم من أجل تحقيق التنمية المستدامة باهتمام خاص في مؤتمر الاستعراض. وأضاف أنه قد يكون من الملائم النظر في الحصول على التزام محدَّد بإعداد الأطفال على نحو أفضل، بدءا بمستوى المدارس الأولية، لمواجهة تحديات التنمية المستدامة. وبالطبع فإنه سيراعى في ذلك عدم الإخلال

بالجوانب الأخرى التي لها صلة بالقضاء على الفقر والتهميش.

٤٥ - واختتم حديثه قائلا إنه ينبغي إلا يتحول مؤتمر الاستعراض إلى مجرد مناقشة للعلاقة بين البيئة والفقر، إذ أنه من الممكن أن يؤدي هذا إلى معالجة غير متوازنة للمسائل المتعلقة بالبيئة.

٤٦ - **السيدة فارغاس** (كوستاريكا): أعربت عن تأييد وفدها للبيان الذي أدلى به ممثل كولومبيا نيابة عن مجموعة ريو.

٤٧ - وأضافت أن المبدأ ٢٥ من مبادئ إعلان ريو المتعلِّق بالبيئة والتنمية ينص على أن "السلم والتنمية وحماية البيئة أمور مترابطة لا تتجزأ". وذكرت أن كوستاريكا، المعروف عنها أنها بلد السلام والديمقراطية والمشاركة المدنية، تود أن تعرض خبرتها كبلد كان يعمل لسنوات عديدة من أجل توعية شعبه بالحفاظ على البيئة وحمايتها.

٤٨ - واستطردت قائلة إن كوستاريكا، بأراضيها الضيقة المساحة ومنطقتها البحرية الإقليمية المتسعة نسبيا، هي أحد البلدان التي يوجد فيها أكبر تنوُّع بيولوجي بسبب موقعها الجغرافي الموجود بين كتلتين قاريتين وشريطين ساحليَّين وسلسلة جبال، بما يشكِّل العديد من المناخات الصغرى المختلفة. وأضافت أن أنشطة اقتصادية هامة، مثل السياحة وتوليد الطاقة الكهربائية من المياه والموارد المائية التي يستخدمها الناس، والاستهلاك الزراعي والصناعي، تعتمد بدرجة كبيرة على مناطق الغابات المحمية التي تغطي حوالي ربع مساحة البلد.

٤٩ - واستمرت في حديثها قائلة إن برامج المدارس في كوستاريكا تتضمن منذ نهاية القرن التاسع عشر "يوم الشجرة" الذي يجري فيه ترديد الأغاني للأشجار والأنهار والطبيعة. وأضافت أنه يجري من جيل إلى جيل تكوين ثقافة للسلم وحفظ البيئة.

٥٠ - وتابعت حديثها قائلة إن كوستاريكا عاكفة في الوقت الراهن على وضع نظام وطني لدفع مبالغ نظير أداء خدمات بيئية وذلك لتخفيف آثار غازات الاحتباس الحراري وللمحافظة على الغابات.

٥١ - واختتمت حديثها قائلة إن حكومة كوستاريكا قد عرضت استضافة أمانة "منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات"، وهي تعتقد بأنه من الممكن أن تسهم في نجاح المشروع.

٥٢ - **السيد ستايهيلين** (المراقب عن سويسرا): قال إنه ينبغي أن يتمثل الهدف الأساسي لعملية استعراض السنوات العشر في تجديد، وتكثيف، الالتزام بالتنمية المستدامة، وإن جدول أعمال القرن ٢١ لا يزال يمثل الأساس لأية أعمال يُضطَلَع بها في المستقبل لتحقيق ذلك. وأضاف أنه في هذا السياق هناك حاجة إلى التزام سياسي على أعلى المستويات، وكذلك إلى مبادرات محدَّدة تطلُّعية وعملية المنحى من أجل تعزيز تنفيذ التنمية المستدامة من جانب مختلف قطاعات المجتمع المدني. وذكر أنه ينبغي إجراء تحليل شامل للعقبات التي تعوق تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ تنفيذا كاملا.

٥٣ - وواصل حديثه قائلا إنه ينبغي أن يكون انعقاد اجتماع استعراض السنوات العشر على مستوى القمة؛ وإنه يمكن أن يطلق على الاجتماع اسم "اجتماع القمة العالمية المعني بالتنمية المستدامة". وأضاف أنه سوف يتعيَّن أن تُبحَث التدابير الإجرائية على المستويين الدولي والوطني من أجل تسهيل المشاركة الواسعة النطاق والنشطة من جانب المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والعلماء في العملية التحضيرية.

٥٤ - وتابع حديثه قائلا إنه ينبغي البدء في الأعمال التحضيرية دون تأخير على المستوى الوطني والمستويين الإقليمي والحكومي الدولي وذلك من أجل ضمان نجاح المؤتمر. وحث جميع الهيئات الدولية المعنية على تعزيز تعاونها.

٥٥ - واستطرد قائلا إن وفده يرحب بالتوصيات والمقترحات المتعلقة بهيكل العملية التحضيرية وجدولها الزمني والواردة في تقرير الأمين العام وسيؤيد العملية في أوروبا. وذكر أنه ينبغي أن تُحدَّد في اجتماعات إقليمية المسائل السياسية الرئيسية المتعلقة باستعراض السنوات العشر وأولوياته وتدابير متابعته وأن يُنظَر بعد ذلك في النتائج التي تحققت في الاجتماعات التحضيرية العالمية.

٥٦ - وأردف قائلا إنه بالنظر إلى أن المؤسسات العالمية تلعب دورا هاما في مساعدة البلدان على وضع، وتنفيذ، سياسات وتدابير ملائمة فإنه ينبغي أن يتيح الاجتماع المتعلق بجدول الأعمال والذي سيُعقد في عام ٢٠٠٢ فرصة لتعزيز المؤسسات والصكوك الدولية ذات الصلة. واختتم حديثه قائلا إنه ينبغي أن يُعقَد الاجتماع في أحد البلدان النامية.

٥٧ - **السيدة بيرمان** (منظمة العمل الدولية): قالت إن جدول أعمال القرن ٢١ قد حدَّد إطارا واضحا للروابط القائمة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من ناحية، وحماية البيئة من ناحية أخرى. وأضافت أن تحقيق توازن ملائم بين النمو الزراعي وحماية البيئة له أهمية أساسية بالنسبة لمستقبل الإنتاج الغذائي في العالم ولإدامة ذلك الإنتاج. واستدركت قائلة إنه يجب، مع ذلك، أن تتاح للعمال الريفيين وأسرهم فرصة التمتع بظروف عمل ومعيشة ملائمة وبالخدمات الصحية وخدمات الرعاية.

٥٨ - واستطردت قائلة إن تقريراً أصدرته مؤخرا منظمة العمل الدولية عن الزراعة المستدامة في اقتصاد معولم يبيِّن أن القطاع الزراعي قد تعرَّض للتهميش في عملية العولمة. وأضافت أنه قد عُقِد في الشهر السابق اجتماع قطاعي ثلاثي الأطراف لمناقشة ذلك التقرير ووضع الاستراتيجيات والبرامج الملائمة.

٥٩ - وواصلت حديثها قائلة إن غالبية العمال الزراعيين، الذين يشكلون نصف القوة العاملة في العالم، موجودون في البلدان النامية كعمال يعملون بالأجر أو في زراعة الكفاف. وأضافت أن النساء والأطفال في كثير من البلدان النامية يبذلون جهودا كبيرة في كثير من الأحيان لساعات طويلة ولا يحصلون إلاّ على عائد ضئيل للغاية، ونادرا ما يحصلون على أي شكل من أشكال الرعاية الاجتماعية. وذكرت أنه في كثير من الأحيان يساء تطبيق، وتنفيذ، الأنظمة الوطنية بسبب عدم كفاية عمليات التفتيش وعدم فهم قواعد الوقاية من المخاطر وانخفاض مستويات التنظيم فيما بين العمال.

٦٠ - واستمرت في حديثها قائلة إن "برنامج السلامة المهنية والصحة في مجال الزراعة" التابع لمنظمة العمل الدولية يهدف إلى معالجة عددٍ من تلك الجوانب المثيرة للقلق. وأضافت أنه على الرغمً من أن معايير السلامة والصحة في مجال الزراعة تغطيها بصفة عامة "الاتفاقية الإطارية للسلامة المهنية والصحة" فإنه لا يوجد معيار دولي أو إقليمي شامل يتناول الجوانب المتعلقة بالسلامة والصحة للعمال الزراعيين وصغار المزارعين. وذكرت أنه قد أوصي بشدة، في دورة حوار استثنائية عقدتها لجنة التنمية المستدامة في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، بأن تدعم اللجنة اعتماد صك جديد لمنظمة العمل الدولية من أجل العمال الزراعيين.

٦١ - وتابعت حديثها قائلة إن الدورة قد ركَّزت على موضوع العمال والنقابات في نظام الزراعة والأغذية، وقُدِّم عدد من التوصيات التي لها صلة بولاية منظمة العمل الدولية؛ وإن منظمة العمل الدولية سوف تعمل بالتعاون مع الجهات

المعنية بجدول أعمال القرن ٢١ لضمان تنفيذ تلك التوصيات.

٦٢ - ومضت في حديثها قائلة إن منظمة العمل الدولية تؤيد المبادرة التي قام بها "مرفق البيئة العالمية" لحماية العمال في القطاع الزراعي من الآثار المدمرة لاستخدم مبيدات الآفات. وأضافت أنه من الواضح، في عصر العولمة، أن القطاع الخاص لديه الإمكانات اللازمة لأن يكون عنصرا فعَّالا في إحداث تغيير اجتماعي وحماية البيئة والدفاع عن حقوق العمال. وذكرت أن منظمة العمل الدولية سوف تعمل مع شركائها في "الاتفاق العالمي" وذلك ليس فقط من أجل تشجيع الممارسات الملائمة في الاستثمارات الزراعية الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم في البلدان النامية بل أيضا لتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات المتعددة الجنسيات. وأشارت إلى أن التزام الحكومات بمعايير العمل الأساسية لمنظمة العمل الدولية سيضمن بدرجة كبيرة تمتع الجميع بفوائد العولمة. واختتمت حديثها قائلة إنه سيكون من الضروري أيضا توفير فرص العمل الكريم وتقديم الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة وتشجيع إقامة حوار اجتماعي بنَّاء.

٦٣ - **السيد كويتش** (كينيا): قال إنه ينبغي أن يواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة القيام بدور أساسي في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وأن يظل الهيئة الرئيسية التابعة للأمم المتحدة في مجال البيئة.

٦٤ - وتابع حديثه قائلا إنه على الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة التي تواجه كينيا فإنها قد اعتمدت خطة عمل وطنية بشأن البيئة لدمج بواعث القلق المتعلقة بالبيئة في عملية التخطيط، كما اعَتمدت خطط عمل بشأن الموارد البيولوجية والتصحُّر. وأضاف أن كينيا قد صدَّقت على غالبية الصكوك الدولية التي تتفق مع خططها المتعلقة بالتنمية المستدامة، وبيَّنت أن لديها الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ أحكام تلك الصكوك. وذكر أن الحكومة قد سَنَّت مؤخرا "القانون الإطاري للإدارة والتنسيق في مجال البيئة" الذي سيكون بمثابة الأساس لحفظ الموارد واستخدامها استخداما رشيدا، كما أنها تخطط لاستعراض جميع القوانين القطاعية التي تؤثر على البيئة. وأشار إلى أن الهدف هو ضمان توفُّر بيئة صحية قادرة على تقديم موارد وفيرة وتحقيق الأمن الغذائي من خلال الإدارة التشاركية الفعَّالة واستخدام أفضل الممارسات، الحديثة والمحلية على حدٍ سواء.

٦٥ - وواصل حديثه قائلا إن البلدان النامية قد بَذلت جهودا كبيرة من أجل الوفاء بالالتزامات التي تعهَّدت بها وفقا لجدول أعمال القرن ٢١ بدمج حماية البيئة في سياساتها الإنمائية؛ ومع ذلك فإن بعض المشكلات البيئية الخطيرة لا تزال قائمة. وأشار إلى أن انتشار الفقر على نطاق واسع قد أدى إلى تفاقم تلك المشكلات وذلك، مثلا، بزيادة شدة التصحُّر. وذكر أنه على الرغم من الإقرار بأن الفقر يمثل مشكلة في هذا السياق فإنه لم يلق ما يستحقه من اهتمام. وأضاف أنه منذ انعقاد قمة الأرض في عام ١٩٩٢ انخفضت المعونة الإنمائية الشاملة بدرجة كبيرة سواءً بالقيمة الحقيقية أو كنسبة من الناتج القومي الإجمالي، ولم تقدَّم أية موارد جديدة من أجل توسيع برامج حماية البيئة في أفريقيا. وذكر أن عدم وفاء بلدان الشمال بالتزاماتها المتعلقة بالتمويل ونقل التكنولوجيا قد أعاق تنفيذ المقررات التي اتُخذت في مؤتمر القمة.

٦٦ - واستطرد قائلا إن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحُّر لم تستفد كثيرا من الدعم المتعدد الأطراف، كما أنها لم تكن مدرجة في برنامج التمويل لمرفق البيئة العالمية. وأشار إلى أن التصحُّر كانت له آثار خطيرة على اقتصادات أفريقية كثيرة، وينبغي أن يبحث مرفق البيئة العالمية هذه المشكلة. واختتم حديثه قائلا إنه فيما يتعلق بهذه المسألة فإن كينيا

تؤيد "إعلان أبوجا المتعلق بتغيير السياسات وبالتغيير المؤسسي والبرنامجي" الذي أصدره المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة.

٦٧ - **السيد سنايدر** (الولايات المتحدة الأمريكية): شدَّد على أهمية توفير المياه الكافية والمأمونة في جميع أنحاء العالم. وقال إنه في يوم الأرض، قدَّمت وزيرة خارجية الولايات المتحدة، مادلين أولبرايت، مبادرة عالمية بشأن المياه، وهي مبادرة تناولت فيها الولايات المتحدة، بمشاركة من بلدان أخرى ومؤسسات مالية دولية، مسائل لها صلة بأحواض الأنهار عبر الوطنية في مناطق رئيسية. وأضاف أنه مع تزايد استخدام مصادر الطاقة المتجددة زادت فرص مؤسسات الأعمال في مجالات مثل مجال تكنولوجيا الطاقة النظيفة التي تساعد أيضا على تقليل تغيُّر المناخ وتلوث الهواء.

٦٨ - وواصل حديثه قائلا إن اللغة التي صيغ بها جدول أعمال القرن ٢١ بعناية وتوازن ينبغي أن تظل على ما هي عليه، غير أنه ينبغي أن يُتَّبع في استعراض السنوات العشر نهج مرن يسمح بمناقشة أدوات التنمية المستدامة التي ظهرت منذ عام ١٩٩٢ والتي تشمل نُظُما مبتكرة للتمويل، مثل آلية "التنمية النظيفة" واستخدام القروض الصغيرة على المستوى المحلي واستخدام تكنولوجيا المعلومات المتطورة على نطاق أوسع. وأضاف أنه ينبغي أيضا أن يكون استعراض السنوات العشر مرنا بدرجة تسمح بأن تؤخذ في الاعتبار المناقشات الإقليمية التي أُجرِيت بالتنسيق مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والشركاء الإقليميين. وذكر أنه لتحقيق هذا الهدف ينبغي ألاّ تضع لجنة التنمية المستدامة جدول الأعمال في شكله النهائي أو تحدِّد عنوانا لاستعراض السنوات العشر إلا بعد أن تسفر المناقشات الإقليمية عن تقديم مدخلات.

٦٩ - واستمر في حديثه قائلا إنه في حين يتفهم وفده تماما الرأي القائل بأنه ينبغي أن يُنَظَّم استعراض السنوات العشر كمؤتمر عالمي يُعقَد خارج نيويورك فإن سياسته العامة تجاه الأمم المتحدة قد منعته من الانضمام إلى توافق الآراء بشأن المسألة في دورة لجنة التنمية المستدامة ودورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأشار إلى أنه إذا جرى تجديد التشريع الحالي للولايات المتحدة فإنها لن تكون قادرة على أن تسدد نصيبها في تمويل ذلك المؤتمر.

٧٠ - وأردف قائلا إن وفده يؤيد بقوة تعزيز دور المجتمع المدني، وخاصة المنظمات غير الحكومية وجماعات السكان الأصليين والجماعات النسائية والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص، بما في ذلك مؤسسات الأعمال والصناعة. وذكر أن هذه الطريقة هي الطريقة الوحيدة التي تضمن استمرار تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في عصر يشهد تناقصا في المساعدة الإنمائية الرسمية وتزايدا سريعا في الاستثمار المباشر الأجنبي. وأضاف أن استعراض السنوات العشر سيكون أيضا بمثابة منتدى متميز لمناقشة النظام الحالي للتعاون الدولي في مجال البيئة، مع التأكيد على تحسين فعالية المؤسسات والهياكل البيئية الدولية الحالية. واختتم حديثه قائلا إن الجوانب الأخرى للتنمية المستدامة التي ينبغي بحثها هي تخفيف حدة الفقر، والمستوطنات البشرية، والأمن الغذائي، والتنوع البيولوجي، وتغيُّر المناخ، والتصحّر، وحماية الشُعَب المرجانية.

٧١ - **السيد باسماجييف** (بلغاريا): قال إن حكومته متفقة مع الرأي القائل بأنه ينبغي البدء في العمليات التحضيرية الإقليمية لاستعراض العشر سنوات لقمة الأرض من أجل تحديد الأولويات الإقليمية والمبادرات الجديدة لتعزيز تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وأضاف أن المؤسسات الإقليمية يمكن لها أن تفعل الكثير لتسهيل تلك التحضيرات ولإبراز أهمية الآليات الحكومية الدولية الرفيعة المستوى، مثل عملية

"بيئة من أجل أوروبا". وذكر أن المبادرة التي قامت بها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع اللجان الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنظيم اجتماعات مائدة مستديرة من أجل اقتراح نُهُج مبتكرة على المستوى الإقليمي هي خطوة جديرة بالثناء. وأشار إلى أنه ينبغي أن تُعقَد الاجتماعات التحضيرية الإقليمية بين آذار/مارس وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ لضمان تقديم مساهمات في الوقت المناسب للعملية التحضيرية العالمية.

٧٢ - واستطرد قائلا إنه ينبغي أن تعمل لجنة التنمية المستدامة كلجنة تحضيرية مفتوحة باب العضوية لاستعراض السنوات العشر. وذكر أنه متفق مع الرأي القائل بأنه ينبغي توسيع الاجتماع الأول للدورة العاشرة للجنة من أجل السماح للجنة بأن تبدأ أعمالها التحضيرية وتنظيم العمل في أربع دورات حسبما اقتُرِح في الفقرة ٣٣ من تقرير الأمين العام (A/55/120).

٧٣ - وواصل حديثه قائلا إنه ينبغي أن تؤدي الوثيقة التي ستُعتَمَد في مؤتمر استعراض السنوات العشر إلى تنشيط الالتزام العالمي على أعلى المستويات بتجديد الشراكة بين الشمال والجنوب وإلى تعزيز التضامن الدولي. واختتم حديثه قائلا إنه من المهم للغاية أن يعمل مؤتمر القمة على تعبئة اهتمام وسائط الإعلام والتأييد العام، وخاصة فيما بين الشباب.

٧٤ - **السيدة باي** يونغ جي (الصين): أشارت إلى أنه على الرغم من وجود اتفاق عام على الحاجة إلى تعزيز التنمية المستدامة فإن تدهور البيئة العالمية لا يزال مستمرا، كما أن تحقيق الأهداف التي حُدِّدت في ريو لا يزال بعيد المنال. وذكرت أن العنصر الأساسي الذي يعوق تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ هو عدم تنفيذ البلدان النامية لالتزاماتها.

٧٥ - واستطردت قائلة إنه لضمان نجاح مؤتمر استعراض السنوات العشر وإقامة شراكة عالمية جديدة، يجب الحفاظ على جميع المبادئ التي وُضِعَت في ريو، بما في ذلك تحقيق التوافق بين حماية البيئة والتنمية، وتحديد مسؤوليات مشتركة ولكنها متباينة، واحترام حقوق السيادة على الموارد. وذكرت أن هذه المبادئ تشير أيضا إلى التمويل ونقل التكنولوجيات التي لا تضر بالبيئة. وأضافت أنه يجب أن يركِّز المؤتمر على تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وأن يبحث التحديات الجديدة التي تظهر في عملية التنفيذ، كما يجب تحديد الثغرات الموجودة بين الالتزامات والإجراءات والتوصل إلى حلول فعَّالة وتقوية الإرادة السياسية.

٧٦ - وتابعت حديثها قائلة إنه ينبغي أن تتركَّز قوة الدفع الأساسية للمؤتمر في تقديم المساعدة إلى البلدان النامية للتغلُّب على العقبات التي تعترض التنمية المستدامة. وأضافت أنه في السنوات الأخيرة عانت بلدان نامية كثيرة من تدهور البيئة، على الرغم من أنها قد بّذَلَت أقصى جهودها، وذلك بسبب سوء حالتها الاقتصادية. وذكرت أن توفُّر الموارد المالية الكافية هو أهم شرط لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وأنه ينبغي أن تفي البلدان النامية بالتزاماتها وذلك، مثلا، بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي، وتقديم موارد إضافية للبلدان النامية، ونقل التكنولوجيات التي لا تضر بالبيئة إلى تلك البلدان وفقا لشروط تساهلية. وأشارت إلى أن المشاركة الكاملة من جانب البلدان النامية لها أهمية بالغة لضمان نجاح المؤتمر. واختتمت حديثها قائلة إنه يجب أن تؤخذ في الاعتبار في عقد المؤتمر وفي عملية التحضير له الأوضاع الخاصة والحاجات المشروعة لتلك الدول.

٧٧ - **السيد أمزيان** (المغرب): قال إنه يجب أن تُتخذ في الدورة الحالية جميع القرارات المطلوبة للتحضير لاستعراض السنوات العشر. وأضاف أنه ينبغي أن تُعقَد اجتماعات

إقليمية واجتماعات حكومية دولية لتقييم التقدُّم الذي أُحرِز منذ عام ١٩٩٢ ولتحديد العقبات. وذكر أن هذا لن ينجح إلا إذا أجرت الدول، على المستوى الوطني، تقييما نقديا للأنشطة التي اضطُلِع بها وللنتائج التي تحققت. وأشار إلى أنه يجب أن يقدِّم المجتمع الدولي إلى البلدان النامية الموارد اللازمة لها كي تشترك في عملية الاستعراض وذلك، مثلا، بتمويل المشاركة في الاجتماعات التحضيرية ومساعدة تلك البلدان في إعداد تقاريرها الوطنية.

٧٨ - وتابع حديثه قائلا إن العوامل الأكثر أهمية التي تسهم في تدهور البيئة في الجنوب تشمل الفقر المدقع، والتصحُّر، والجفاف، والنمو الديمغرافي، ونقص الموارد المالية، وعدم كفاية القدرات التقنية والتكنولوجية. وأضاف أن عقد مؤتمر الاستعراض في أحد البلدان النامية سيلفت انتباه المجتمع الدولي إلى هذه المشكلات.

٧٩ - وواصل حديثه قائلا إنه بغض النظر عن جميع الوعود التي قُدِّمت في قمة الأرض فإن تدهور البيئة قد استمر، وانخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية، ولم يتم تسهيل نقل التكنولوجيا. وأضاف أن الأسوأ من هذا هو أن "مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتفاوتة" قد حظي، كما يبدو، بقدر قليل من الاهتمام، إذ طُلِب من الدول النامية أن تبذل جهودا لا تتناسب مع قدراتها. وذكر أنه يجب ألاّ تُعتَبَر تدفقات رأس المال الخاص إلى بلدان نامية معيَّنة مساهمات مقدمة لتحقيق التنمية المستدامة، إذ أن القوة الدافعة الرئيسية التي تحرك تلك التدفقات هي الربح وليس رفاه الأجيال المقبلة.

٨٠ - وأردف قائلا إنه يجب أن يكون الهدف الأساسي لاستعراض السنوات العشر هو ضمان الحصول على التزام عالمي بتجديد الشراكة بين الشمال والجنوب وبتحقيق التضامن الدولي من أجل تعزيز التنمية المستدامة. وأضاف أنه يجب أن يثير الحدث اهتمام الرأي العام وصانعي القرارات بمسائل التنمية المستدامة. وأشار إلى أنه ليس هناك ما يدعو إلى إعادة التفاوض بشأن جدول أعمال القرن ٢١، إذ أن المشكلات الرئيسية التي صودِفَت تتعلق بتنفيذه. وذكر أنه ينبغي أن ينصَّب التركيز في مؤتمر عام ٢٠٠٢ على موضوعات تحظى باهتمام واسع النطاق من جانب المجتمع الدولي، مثل الفقر، والإنتاج وأنماط الاستهلاك، والمناخ والطاقة والمياه، على أن تُبحَث أيضا المسائل المتعلقة بالتمويل ونقل التكنولوجيا. وأضاف أن المغرب سيقوم بدور إيجابي وبنَّاء في هذه العملية. واختتم حديثه قائلا إنه من الممكن أن تكون حماية البيئة بمثابة عنصر حفَّاز في إطلاق موجة من التضامن في المجتمع الدولي، إذ أن المحافظة على الموئل المشترك هو في صالح الجميع.

رفعت الجلسة في الساعة ١٣/٠٠.